

# المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

### القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اديب الجلامه

وعضوية القضاة السادة

اسماعيل العمري ، محمد المحاميد ، رakan حلوش ، جهز هلسه

المميز ضده

المميز

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة  
استئناف عمان رقم ٩٩/٣٦٧ تاريخ ٩٩/١١/٢ والمتضمن رد الاستئناف المقدم  
من المستأنف بزن فؤاد وتصديق القرار المستأنف بحقه والمتضمن حبسه مدة سنة  
واحدة والرسوم \* وفسخ القرار المستأنف بمواجهة المستأنف سميير واعادة  
الاوراق لمصدرها للأستماع الى شهود النيابة وافهامه المادة ٢٣٢ من قانون  
اصول المحاكمات الجزائية ومن ثم اصدار القرار المقتضى \*

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- ١ - قدم المميز استئنافاً الى محكمة استئناف عمان وقد صدر قرار محكمة  
الاستئناف رقم ٩٩/٣٦٧ يقضى بتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة  
جنايات عمان \*

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٩٦

رقم القرار :

٢ - اخطأت محكمة الاستئناف بتأييد حكم محكمة الجنايات بوصف الجرم المسند للمميز حيث ان المادة ٤٠٦ و المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات هما الواجبة التطبيق وليس المادة ٤٠٤ عقوبات .

٣ - قامت محكمة الاستئناف بفسخ القرار ضد المستأنف الثاني دون فسخه بحق المميز وكان من الواجب فسخه بالنسبة للمميز لامكان استفادته من اعادة النظر بالقضية وتطبيق النص والعقوبة الاصلح للمتهم .

٤ - ان تغيير وصف التهمة بالنسبة للمتهم الثاني وسماع شهود النيابة مرة اخرى يمكن ان يستفيد منها المميز .

لهذه الاسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٧/١/٢٠٠١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها لطالب قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً .

## السرقه

بعد التدقيق والمداوله نجد ان النيابة العامه كانت قد احوالت المميز والمتهم الثاني الى المحكمة المذكوره لمحاكمتهم بجناية السرقة بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٤٠٤ ، ٧٦ من قانون العقوبات وان الواقعه التي توصلت اليها النيابة العامه تتمثل في انه خلال الشهر السابع من عام ١٩٩٩ أقدم المتهمان على دخول بيت المشتكي الكائن في منطقة المقابلين الذي كان يتواجد مع عائلته في الضفه الغربيه ، وكان دخولهما عن طريق فتح باب البيت بواسطة مفتاح مقلد وتمكنا من سرقة مبالغ نقديه بحدود ستة الاف وخمسمائة ديناراً واربعماية شيكل ومصاغ ذهبي .

نظرت محكمة جنايات عمان الدعوى وبعد استكمال اجراءات التقاضي فيها اصدرت حكمها رقم ٩٩/٦٨٣ تاريخ ١٦/١٠/٩٩ والمتضمن تجريم المتهمين بجناية السرقة خلافاً

لأحكام المادتين ٤٠٤ ، ٧٦ من قانون العقوبات والحكم عليهما بمقتضاها بالوضع بالاشغال الشاقه المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم ولوجود اسباب مخففه تقديرية بحقهما قررت تخفيض العقوبه بحيث تصبح الحبس لكل منهما مدة سنة واحده والرسوم .

لم يرتض المحكوم عليهما بحكم محكمة الدرجة الأولى قطعنا فيه استئنافاً حيث اصدرت محكمة الاستئناف قرارها المميز رقم ٩٩/٣٦٧ تاريخ ٩٩/١١/٢ القاضي ببرد الاستئناف المقدم من المستأنف ( المميز ) بزن فؤاد وتصديق القرار المستأنف بحقه وفسخ القرار بمواجهة المستأنف الثاني سمير واعادة الاوراق لمصدرها .

لم يرتض المميز بهذا الحكم الاستئنافي قطعن فيه تمييزاً للأسباب الوارده في لائحة التمييز المشار اليها سابقاً .

ورداً على اسباب التمييز .

وعن السبب الأول نجد ان ما ورد به لا يصلح سبباً للطعن في الحكم المميز وفيه خروج عن حكم المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية مما يتعين الالتفات عما ورد به .

وعن السبب الثاني نجد ان دخول المميز الى منزل المشتكي كان عن طريق استعمال مفتاح مقلد والدخول الى غرفه الموجوده بها القاصه الحديدية وفتحها بواسطة مفك وخلع الادراج الداخليه للقاصه وسرقة المصاغ الذهبي والمبالغ النقدية ، فعليه تكون هذه الافعال منطبقه واحكام المادة ٤٠٤ من قانون العقوبات وليس كما يدعي المميز ، وقد قنعت محكمة الجنايات بهذه الواقعة التي جاءت ثابتة باعتراف المميز في جميع مراحل اقواله وقد ايدتها محكمة الاستئناف في ذلك .

وحيث ان وزن البينه واعتمادها هي من صلاحية محكمة الموضوع فلا رقابة لنا عليها في ذلك طالما ان هذه البينه هي بينه قانونيه والنتائج التي انتهت اليها نتائج سائغه مما يقتضي رد هذا السبب .

وعن السببين الثالث والرابع نجد ان فسخ القرار المستأنف من جهة المستأنف الثاني الذي انكر التهمة المسندة اليه بسبب مخالفة الاجراءات المتبعه من جهته لا يعني بالضرورة فسخه من جهة المميز الذي اعترف امام المحكمة اعترافاً مطابقاً للوقائع التي تضمنها قرار الاتهام ولائحته واعتبرته المحكمة بينة صالحة للحكم وحكمت عليه بالعقوبه التي تستلزمها جريمته وفقاً لأحكام المادة ٢١٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائية مما يقتضي رد هذا السبب .

ولعدم ورود اسباب التمييز على الحكم المميز ، نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٥ محرم سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/٩

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض

lawpedia.jo